مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

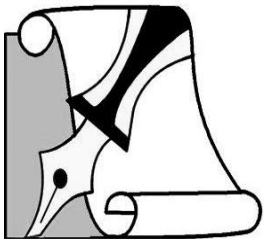

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

المصالحة

في جديد التحركات التي تجريها المخابرات المصرية أعلن عن ورقة مصرية جديدة هدفها التوصل إلى إنجاز المصالحة الفلسطينية لأهمية المصالحة بالنسبة للأمن القومي المصري؛ حيث تستند الاستراتيجية المصرية إلى خطة سياسية استراتيجية تتطلّع لتحقيق أربعة أهداف، وهي فصل حماس عن الإخوان المسلمين، وردعها عن التعاون مع تنظيم الدولة (داعش) في سيناء، وتحاشي الاحتكاك العسكري بينها وبين إسرائيل واستعادة القاهرة لريادتها في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

وحسب المصادر الإسرائيلية فإن مصر بدأت ببلورة هذه الخطة الكبيرة بعد حرب غزة الاخيرة، وإنها تقوم بالضغط على حماس والسلطة الفلسطينية للتعاون معها في هذا السياق.

تفاصيل نص "الورقة المصرية" للمصالحة الفلسطينية

وتنص الورقة على أن المصالحة سيتم إنجازها عبر ٤ مراحل، بواقع ١٠ بنود.

المرحلة الأولى:

تستمر لمدة أسبوع كامل (يتم تنفيذها بالتوازي) وتضم ثلاثة بنود، الأول: إنهاء الإجراءات المتّخذة ضد غزة تبدأ بصورة فورية، وإعادة رواتب الموظفين (موظفي السلطة الفلسطينية بغزة) بشكل كامل، ودفع الموازنات التشغيلية للوزارات، وتوفير وقود لمحطة الكهرباء بدون ضرائب. والبند الثاني: عودة الوزراء لوزاراتهم وفق البنية القائمة دون إجراء تغيرات لحين تنفيذ قرار اللجنة الإدارية/ القانونية التي اتخذت قرارها بالتوافق. والبند الثالث: بدء مشاورات تشكيل حكومة وحدة وطنية ليتم تشكيل الحكومة خلال فترة أقصاها خمسة أسابيع.

المرحلة الثانية:

ومدتها ثلاثة أسابيع؛ وينص البند الأول على تسليم اللجنة الإدارية/القانونية نتائج عملها للفصائل والحكومة للبدء في تطبيقها. والبند الثاني ينص على تطبيق سياسة الرواتب على كافة الموظفين بالضفة الغربية وقطاع غزة. والبند الثالث، تسليم حركة حماس الجباية للحكومة الفلسطينية مع اقتطاع

جزء من هذه الجباية لصرف رواتب الموظفين الأمنيين (عيّنتهم حماس منذ فترة إدارتها للقطاع)، الذين لا تشملهم إجراءات اللجنة الإدارية/القانونية لحين انعقاد اللجنة الأمنية والبت في وضعهم النهائي. والبند الرابع ينص على رفع الحواجز (تتبع لحركة حماس) على المعابر الحدودية مع مصر وإسرائيل، مع الحفاظ على الاحتياجات الأمنية.

المرحلة الثالثة:

وتمتد (٣ أسابيع – شهر كامل)، وفيها بندين:

البند الأول: ينص على اجتماع اللجان الأمنية المختصة بالضفة الغربية وقطاع غزة، لمناقشة موضوعات الأمن ووضع الآليات المناسبة لتنفيذها تحت إشراف مصري.

البند الثاني: يؤكد على :ضرورة اجتماع لجنتين متخصصتين في القضاء والأراضي على أن تشكّل كل واحدة منهما من ممثلين عن جهات الاختصاص في الضفة وغزة، تحت إشراف مصر للعمل على توحيد المؤسسة القضائية وسلطة الأراضي.

المرحلة الرابعة: من بند واحد

ينص البند على عقد اجتماع للجنة تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، بالعاصمة المصرية القاهرة، لوضع الآليات المناسبة لتنفيذ ما ورد باتفاق ٢٠١١، بشأن المجلس الوطني والانتخابات والمجلس التشريعي، والمصالحة المجتمعية، والحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وأفيد أن حركة حماس وافقت على الورقة حيث أبلغ إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، رئيس المخابرات العامة المصرية عباس كامل، موافقة حركته على الورقة "المصرية للمصالحة".

فيما أبلغت حركة فتح الجانب المصري موافقتها المبدئية عبر رد مكتوب سلم للجانب المصري؛ وسط تصريحات لعدد من مسؤولي فتح تتحدث بإيجابية عن فرصة التوصل إلى مصالحة في هذة المرحلة؛ وسط إصرار مصر على ممارسة دورها بفعالية لإنجاز المصالحة لأهميتها للأمن المصري.

وتعذّر تطبيق العديد من بنود اتفاق المصالحة الموقعة بين حركتي فتح وحماس، والتي كان آخرها بالقاهرة في ١٢ تشرين الأول ٢٠١٧، بسبب نشوب خلافات حول قضايا، منها: تمكين الحكومة، وملف موظفي غزة الذين عينتهم "حماس"، أثناء فترة حكمها للقطاع.

فيما قال القيادي في حركة حماس، غازي حمد: إن وفد حركة حماس الذي زار القاهرة مؤخراً، ناقش بشكل معمق ملف المصالحة الفلسطينية، مشيراً إلى أن الوفد توصل إلى عدة تفاهمات مع جهاز المخابرات المصري بخصوص الملف. وأن تلك التفاهمات لم تخرج عن إطار الاتفاقيات الموقّعة مُسبقاً بين حركتي فتح وحماس برعاية مصرية، وأضاف "ناقشنا ملفات حكومة الوحدة والموظفين والأمن ومنظمة التحرير". وأشار إلى أنه من المقرّر، أن يُعاد ترتيب تلك الملفات والعمل بها بين حركتي فتح وحماس، حسب الظروف والإمكانيات المتوفرة، وحسب التفاهمات والحوارات التي ستجري لاحقاً برعاية مصرية.

وأضاف: "لا يستيطع أحد أن ينكر أن هناك تفاهمات موجودة؛ إلا أنها تتوقف على قرار حركة فتح، كل شيء قابل للنقاش، ولكن المسألة لا تُؤخذ ببعض التصريحات التي تحاول أن تظهر وكأنه لم يتم تحقيق أي تقدم بملف المصالحة"، مشيراً إلى أن هناك جملة من القضايا التي تم مناقشتها بشكل مفصل.

وتابع: "حماس لا تعترض على تمكين الحكومة، لكن حركة فتح تتمسك بجزء من ملفات المصالحة وتترك البقية، وحماس تتحدث عن منظومة مصالحة كاملة، تضم الشأن الحكومي كله بما يشمل الموظفين والرواتب والأمن وأيضاً منظمة التحرير.

وفي هذا السياق أفيد أن ورقة الرد من حركة فتح على المقترحات المصرية تطالب بأن يتم "تمكين" حكومة التوافق الموجودة حاليا أولا وبشكل كامل من إدارة قطاع غزة، قبل الانتقال إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، حتى يتم ضمان الانتهاء من مرحلة "التمكين" وتوحيد المؤسسات الفلسطينية.

الحصار على غزة

فيما يتعلق بالأزمة الإنسانية في قطاع غزة، كشف القيادي في حركة حماس، غازي حمد، وكيل وزارة الخارجية بغزة، أن حركته تلقت العديد من الأفكار والمشاريع للأوضاع الإنسانية في قطاع غزة؛

وأبرز تلك المقترحات كانت خطة مبعوث السلام للشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، الذي تحدث على أن لديه خطة لتحسين الوضع الإنساني والاقتصادي في غزة، مشيراً إلى أن حماس لمست جدية في خطة المبعوث الأممي؛ الذي "يتحرك مع عدة أطراف دولية، وحماس استعدت لدعم خطته، التي تهدف لعملية إنقاذ إنساني، وليس لها أي أهداف سياسية، فهذه القضايا غير مرتبطة بأثمان سياسية"؛ وأن "خطته تهدف لتخفيف المعاناة عن قطاع غزة، وهي ليس حلاً نهائياً، وتساعد في تسهيل الأوضاع في قطاع غزة، ونتمنى أن تساهم في ذلك".

فيما ادّعت صحيفة هآرتس أن حماس أبدت استعدادها للحد من ظاهرة إطلاق تلك الطائرات بشكل تدريجي، مقابل أن تقوم إسرائيل بخطوات لتخفيف الحصار الاقتصادي على القطاع. ونقلت صحيفة "الحياة اللندنية" عن مصادر دبلوماسية قولها أن حركة حماس وإسرائيل توصلا إلى تفاهمات غير مباشرة، بواسطة طرف ثالث، تقضي بعدم الدخول في حرب؛ وقالت إن حماس أبلغت وسيطاً بين الجانبين أنها تعمل بدأب على وقف الطائرات الورقية الحارقة، وأن ما يصل منها حالات محدودة، وتلقت وعداً إسرائيلياً بعدم شن حرب. وأن حركة حماس أبلغت الوسيط بأنه لا يمكنها الحفاظ على الوضع القائم طويلاً، مشيرة إلى أنها لن تقبل بأن تواصل القيام بمهمة حماية الحدود في ظل استمرار الحصار. وقالت: "وافقت حماس على كبح الطائرات الورقية والبالونات الحارقة موقتاً لحين استكشاف فرص رفع الحصار عن غزة، وهددت، في حال عدم رفع الحصار، بأنها لن تواصل مهمة منع الهجمات والطائرات".

وأكدت المصادر أن "رسالة حماس وصلت إلى الجانب الإسرائيلي، وهناك تفهّم واضح لها لأن الإسرائيليين أدركوا أخيراً أنه لا يمكنهم فرض معادلة حفظ الأمن على حماس إلى الأبد في ظل الحصار".

وذكرت أن إسرائيل أوقفت مطالبها الثلاثة القديمة في مقابل رفع الحصار، وهي: تجريد «حماس» من السلاح، ووقف حفر الأنفاق، وإطلاق الأسرى الإسرائيليين وجثث الجنود المحتجزة في غزة.

وأشارت إلى أن إسرائيل تبدي اليوم انفتاحاً أكبر على حل المشكلات الإنسانية في قطاع غزة، بعد أن أدركت تداعياتها الخطيرة على أمنها، كما وافقت على فصل المسار الإنساني عن الأمني والسياسي.

وقالت المصادر أن إسرائيل تعهدت أيضاً عدم الدخول في حرب مفتوحة في غزة، وأبلغت الوسطاء أن لا مصلحة لها في حرب مفتوحة مع «حماس»، لكنها لن تحتمل استمرار الطائرات الورقية والبالونات الحارقة. وأن مصر تسعى إلى التوصل إلى مصالحة فلسطينية– فلسطينية تطوي صفحة الانقسام، وتفتح قطاع غزة على العالم الخارجي، وتنهي الحصار.

الجيش أقنع الحكومة بتأجيل العدوان على غزة لعام

حمّل الوزير أفيغدور ليبرمان، حركة حماس المسؤولية عن كل ما يحدث في قطاع غزة؛ وادّعى خلال اجتماع لهيئة الأركان العامة لجيش الاحتلال، أن "إسرائيل ليست معنيّة بحرب مع حماس في قطاع غزة، لكنها لن ترتدع من ذلك وفعلت كل ما يمكن من أجل منع الحرب، ولذلك، فإنه كل ما سيحدث منذ الآن فصاعداً في قطاع غزة ستتحمل قيادة حماس فقط المسؤولية".

وكان ليبرمان قد طالب سكان القطاع، خلال جولة عند معبر كرم أبو سالم، في جنوب القطاع، بممارسة ضغوط على حماس؛ قائلا: "على سكان غزة أن يدركوا أنه طالما توجد بالونات حارقة وحرائق في جانبنا، فإن الحياة في جانبهم أيضا لن تعود إلى سيرها المعتاد والطبيعي. ورسالتي إلى سكان غزة هي أن التحلي بالمسؤولية ومفتاح الأمور تكمن في الضغط الذي تمارسوه أنتم، سكان غزة، على قيادة حماس".

في غضون ذلك، نقل المحللون العسكريون الإسرائيليون، عن ضباط كبار ومسؤولين في جهاز الأمن الإسرائيلي قولهم إن الجيش يعارض شن حرب على غزة واقتبسوا من رئيس أركان الجيش غادي آيزنكوت، قوله أن "البالونات والطائرات الورقية الحارقة ليست ذريعة لشن حرب". لكن يبدو أن استعراض المحللين لموقف الجيش ليس دقيقا، وأن الجيش لا يعارض شن حرب ضد غزة. وقال المحلل العسكري في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، ألون بن دافيد، أن "الجيش الإسرائيلي وحماس يمارسان ديناميكية تصعيدية بمستوى خطر مرتفع؛ لكن كلا الجانبين يحاولان جعل رد فعلهم معتدلا"،

وأن سبب ذلك يعود إلى أن "الجيش أقنع المستوى السياسي بالانتظار في شن حرب إلى حين استكمال عقبة الأنفاق (أي الجدار الذي يبنيه الاحتلال تحت الأرض)؛ ورغم ذلك، إذا استمرت هجمات حماس، فإنه لا يمكن منع المواجهة القادمة"؛ وتشير التقديرات إلى أن انتهاء العمل في بناء "عقبة الأنفاق" خلال فترة تتراوح ما بين عدة شهور وسنة.

سعى رئيس "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، **عاموس يدلين**، وهو رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق، إلى استعراض الوضع الإستراتيجي لكل من إسرائيل وحماس في الفترة الراهنة؛ وتفاخر يدلين في هذه المقارنة بتطور وتفوق القوة العسكرية والاستخبارية الإسرائيلية، إلى جانب علاقاتها مع العالم العربي "من فوق الطاولة وتحتها"، وبدعم إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، "غير المسبوق"، و"علاقة الثقة" مع روسيا.

في المقابل، اعتبر يدلين أن "حماس تسير من فشل إلى آخر" وأن "حكمها في قطاع غزة قاد إلى أزمة اقتصادية وإنسانية شديدة"، وأن "العالم العربي معاد لها وينظر إليها كفرع للإخوان المسلمين وإيران". وتابع يدلين أنه من الناحية العسكرية، تواجه حماس عقبات ملموسة "لا تمكنها من تطوير تهديد على إسرائيل"، بادّعاء أن منظومة "القبة الحديدية" تحيّد صواريخ حماس وأن الجيش الإسرائيلي يكشف ويهدف الأنفاق، وأن إدخال الأسلحة إلى القطاع يصطدم بمصاعب "في أعقاب نشاط مانع مصري فعال في سيناء".

لكن يدلين أضاف أنه "رغم انعدام التناسبية الواضح في توازن القوة، نجحت حماس في وضع تحد أمام إسرائيل، وأن تحقق مرة أخرى تعادل إستراتيجي، وتمكنت من جعل الردع الإسرائيلي، منذ حرب الجرف الصامد في ٢٠١٤، يتآكل، وخرق الهدوء الذي ساد في الجنوب منذئذ ومحاولة وضع معادلة وقواعد عمل جديدة". وأضاف أنه "على الرغم من أن حماس لم تخطط مسيرة العودة ولا هجمة الحرائق بواسطة طائرات ورقية وبالونات حارقة، لكنها وجدت فيها قناة عمل جذابة وحوّلتها إلى جهدين عملانيين مركزيين".

يتحدث يدلين عن طرفي صراع غير تناسبي، إلا أنه يقيّم حماس كندٍ لإسرائيل. ورأى أن "كلا الجانبين لا يريدان الحرب، وإسرائيل تكتفي بـ'الهدوء مقابل الهدوء' وتجديد الردع. وحماس من جانبها معنية باختراق "الحصار" أولا، من أجل إنعاش الاقتصاد في القطاع، وتحسين ظروف الحياة فيه وحتى

تمكينها من تسريع تعزيز قوتها. وبمساعدة كل هذه الأمور، تسعى حماس إلى إثبات أن طريق "المقاومة" التي تعمل بموجبها كانت وما زالت الحل الصحيح والأنجع للشعب الفلسطيني ضد إسرائيل".

ولفت يدلين إلى أن "إسرائيل تواجه صعوبة في إيجاد رد عملاني (عسكري) على الطائرات الورقية والبالونات"، التي "مسّت بسيادتها وتسببت بأضرار بيئية، اقتصادية وإدراكية ملموس". ورأى أن النقاش في إسرائيل حول أن هذه الطائرات الورقية والبالونات لم تتسبب بمقتل إسرائيليين وليست ذريعة لشن حرب إلى جانب إطلاق الطيران الإسرائيلي النار "بصورة حذرة"، "أوضح لحماس أن إسرائيل ترتدع من جولة مواجهة أخرى في جبهة غزة. وبصورة تنطوي على تناقض، فإن استعداد إسرائيل لشن عملية عسكرية واسعة ضد حماس في غزة هو عامل لاجم يؤدي إلى استقرار، ومن الجهة الأخرى فإن الارتداع من شن عملية قد يؤدي إلى شنّها باحتمال كبير".

ووفقاً ليدلين، فإن "حماس أدركت جيدا ارتداع إسرائيل من نشوب حرب جديدة"، وحاولت حماس فرض معادلتين جديدتين، "هجوم مقابل هجوم" و"الدم مقابل الدم". وأضاف أن "نجاح حماس في ترسيخ المعادلة الأولى... شجعها على محاولة فرض معادلة المس بإسرائيليين بعد مقتل فلسطينيين كثيرين في المواجهات عند السياج"، ويورد مثالا على ذلك قتل قناص فلسطيني جنديا إسرائيليا، يوم الجمعة الماضي.

ومضى يدلين أن إسرائيل تحاول فرض معادلات في صراعها مع حماس، ويتمثل ذلك بمواجهة الطائرات الورقية والبالونات بوقف نقل بضائع ووقود إلى القطاع؛ وإطلاق النار على جنود وإطلاق قذائف هاون ترد إسرائيل عليه بهجمات مكثفة على منشأت لحماس.

واعتبر أن إسرائيل حققت إنجازات مهمة، بادعاء أن "حدودها لم تخترق ومواطنيها لم يصابوا، بينما منشآت لصنع أسلحة تابعة لحماس ومعسكرات تدريب ومخازن تدمرت بقصف سلاح الجو". وأضاف أن حماس تشعر أنها حققت إنجازات، "فقد طرحت مجددا قضية غزة على الأجندة، بجوانبها الإنسانية والسياسية، وضربت صورة إسرائيل، وتراجع الأمن الشخصي لدى سكان غلاف غزة وتحدى السيادة الإسرائيلية في منطقة الحدود مع القطاع".

ودعا يدلين إلى أنه "من أجل خرق التعادل المتواصل، على إسرائيل بلورة إستراتيجية تكون المبادرة من خلالها وليس كمن ترد وتنجر. ينبغي تبني توجها هدفه تغيير الواقع وليس تقديس

الستاتيكو. والإمكانيات يجب أن تشمل خطوات سياسية وأخرى عسكرية، مع التشديد على الدمج جيدا بينهما".

ورأى يدلين أنه "يجب وبالإمكان دفع تفاهمات أكثر تواضعا: هدنة محدودة، تشمل تسوية بمعايير بإمكان إسرائيل وحماس أيضا التعايش معها؛ وشرط أساسي لتسوية كهذه هو وقف كامل وشامل للإرهاب من غزة وإعادة المواطنيْن وجثتي (الجنديين) المفقودين الموجودين لدى حماس؛ وبعد ذلك مباشرة دفع خطة لتحسين الوضع الإنساني في القطاع، وإنشاء مصانع بنية تحتية في مجالات الكهرباء والماء والصرف الصحي والمواصلات؛ والاتفاق على فتح مراقب لمعابر القطاع بموجب معايير أمنية صارمة؛ لا تطالب حماس بتفكيك الذراع العسكري لكن عليها الالتزام بتجميد وعدم العمل على تعزيز آخر في قوتها".

وأردف: "حكومة إسرائيلية معنيّة باستئناف العملية السياسية وعليها دفع إعادة السلطة الفلسطينية إلى غزة أيضا، ولكن بموجب شروط أبو مازن: "سلطة واحدة سلاح واحد"، ومن خلال رفض "نموذج حزب الله". ومصر، بموجب مصالحها، هي شريك كامل لأي اتفاق مصالحة فلسطينية داخلية، يعيد السلطة إلى غزة".

وخلص يدلين إلى أنه "إذا لم تنجح خطوات التسوية وتمسكت حماس بمواقفها واستمرت في أن تشكل تحديا عسكريا لإسرائيل، فلن يكون هناك خيار سوى بالاستعداد لعملية عسكرية واسعة النطاق في القطاع. والغاية في الحد الأدنى لعملية كهذه تكون بتوجيه ضربة شديدة جدا لحماس، وخاصة بذراعها العسكري، من أجل ترسيخ ردع فعال لفترة طويلة تسمح بتطبيق تسوية أكثر استقرارا"هدنة محدودة"، بمعايير توفر ردا على الأزمة الإنسانية في غزة وتضمن الأمن والهدوء في الجانب الإسرائيلي من الحدود؛ وذلك، من خلال مأسسة أجهزة ناجعة تتيقّن من أن حماس لا تبني قدرات عسكرية جديدة ولا تحقق إنجازات سياسية تعزز قوته في الساحة الفلسطينية".

وفي سياق متصل، أقرّ رئيس مجلس الأمن القومي السابق في إسرائيل، مهندس الانفصال عن غزة، غيورا أيلاند بحدوث تغيير في الموقف الإسرائيلي من حكم حركة حماس في غزة. وكتب أنه توصل إلى ثلاثة استنتاجات: "الأول، دولة غزة تحت حكم ناجع لحماس هي وضع معقول يمكن لإسرائيل أن تتعايش معه؛ والثاني، تضارب المصالح بيننا وبين حكومة غزة ليس حاداً جداً، وعليه

يمكن الوصول إلى تسوية تخدم الطرفين، شرط أن نعترف بأن تأهيل غزة سيتم مع الحكومة هناك، وليس من خلف ظهرها؛ والثالث، أن هدف النشاط حيال غزة يجب أن يكون تسوية تتضمن وقفاً تاماً للنار، وتبادلاً للأسرى والمساعدة في تأهيل القطاع، وذلك ضمن أمور أخرى من أجل أن ينصب اهتمامنا بحده الأقصى على الشمال".

وأضاف: "الحكومة يمكنها طبعاً أن تقرر بشكل مختلف تماماً، ولكن مرغوب أن تفعل هذا في ظل النقاش السليم، وليس فقط في ظل الإختلاف على التعامل مع الطائرات الورقية".

فيما كشفت صحيفة نيويورك تايمز عن أن الإدارة الأمريكية تعيد النظر في جهودها المعروفة باسم "غزة أولا" الهادفة لإعادة إعمار غزة ملقيةً اللوم على حركة حماس التي لم تبدِ أي إشارات لحسن النوايا تجاه القضية. وقال صهر الرئيس الأميركي كوشنير للصحيفة أن حماس خلقت وضعاً يائساً في غزة، وأنها مسؤولة عن تعطيل الخطة المذكورة التي هدفت إلى تحسين الأوضاع في القطاع تمهيداً للعملية السلمية التي تعرف باسم صفقة القرن.

وكان كوشنير وغرينبلات قد زارا ٥ دول الشهر الماضي بينها دول خليجية لجمع تمويل لخطة إعادة إعمار وإنعاش غزة اقتصاديا؛ وكشفت الصحيفة أن تلك الجهود فشلت فشلاً ذريعا بسبب تعقيدات الوضع الأمني والسياسي في غزة حيث اكتشف الاثنان بأن لا أحد مستعد للاستثمار في غزة والدفع بما كان يعرف "غزة أولا" والتي تم التخطيط لها قبل تُنشَر خطة السلام المعروفة باسم "صفقة القرن".

وكتب **اللواء احتياط "ايلي بن مئير"** في صحيفة معاريف: "حان الوقت للاعتراف بالحقيقة: لا يوجد في المرحلة الحالية أي حلول لمشكلة قطاع غزة، ولا نمتلك أي خيارات للعمل ضد حماس هناك؛ وكل ما تبقى أمامنا هو فقط حماية السكان في غلاف غزة". "إسرائيل" لا تمتلك حلولا لحماس في غزة، لا سياسية ولا عسكرية، وكافة سياسات "إسرائيل" الحالية ضد حماس، تتركز بالمستوى التكتيكي، لكسب الوقت من أجل إدارة الصراع مع حماس، وتقليل حجم المخاطرة الناجمة عن تصرفاتها. رغم وجود المعاناة لسكان غلاف غزة، نتاج الطائرات والبالونات الحارقة، معاناة نفسية وجسدية وأمنية واقتصادية، إلا أنه إلى الآن لا يوجد أي حلول استراتيجية عملية لإنهاء هذه المعاناة. حماس تسيطر على قطاع غزة عسكريا، والسلطة غير معنيّة بغزة، وتزيد من حصار حماس ماليا هناك، ومؤخرا

دخلت عدة عناصر إقليمية ودولية للتوسط بين حماس و"إسرائيل"، مثل قطر ومصر والاتحاد الأوروبي، لكن وساطة هؤلاء هي فقط لتخفيف حدة الجولات العسكرية، ولم يقدموا حلولا عملية لغزة.

الخيارات المطروحة أمام "إسرائيل" على المدى القصير هي:

الحلول العسكرية:

- عملية برية وإعادة احتلال قطاع غزة: لكن ما هي الفائدة الاستراتيجية لذلك؟ إسقاط حكم حماس، الأمر قد يكلفنا عدد كبير من القتلى، مع عدم وجود بدائل لحماس بغزة.
- حملات عسكرية محدودة: لضرب قواعد حماس وإضعافها، وهذا سيعود علينا بالرد وإعادة القصف تجاه مستوطنات الغلاف، ولا يقدم حلولا عملية للمشكلة.
- هدنة: أو اتفاقية وقف إطلاق نار مع حماس، ليست حلا، لأن هذا الاتفاق سيعتبر بمثابة الاعتراف غير المباشر بحماس، وقد يؤدي لتقوية حماس، قد تكسب "إسرائيل" بعض الوقت من هذا الاتفاق، وسيكون ذلك على حساب إعادة بناء القوة العسكرية لحماس بغزة.

الحلول السياسية:

- التسهيلات الاقتصادية: تقديم تسهيلات اقتصادية للسكان بالقطاع، وإدخال بضائع، وتشجيع السكان للتمرد على حماس، لكن هذا الحل قد يؤدي الى تصعيد من قبل حماس تجاه "إسرائيل" لو شعرت انها تعيش أزمة وضائقة سياسية داخلية.
- حلول سياسية دولية: اتفاق سياسي طويل المدى بين الدول الأوروبية وحماس، لكن هذه الحلول تتناقض مع مصالح السلطة الفلسطينية، وستكون أول معارض لها.

وأضاف لذلك أعتقد أنه لا يوجد أي حلول عملية لمشاكل قطاع غزة، ولوجود حركة حماس هناك، على المستوى الإستراتيجي الطويل والقصير المدى.

مسيرات العودة

وثقت إحصائية نشرتها صحيفة "إسرائيل اليوم" اندلاع أكثر من ألف حريق بمناطق غلاف غزة منذ انطلاق مسيرات العودة في نهاية آذار الماضي، ملتهمة نحو ٣٠ ألف دونم من الحقول الزراعية

نتيجة إطلاق وسائل حارقة من قطاع غزة، في حين قدرت الأضرار المادية بعشرات ملايين الشواقل. وزعمت صحيفة "إسرائيل اليوم" أن إصلاح آثار الحرائق سيستغرق عشرات السنين، حيث التهمت الحرائق ٩ آلاف دونم من المحميات الطبيعية التابعة للصندوق القومي الإسرائيلي، بالإضافة لاحتراق ١٤ ألف دونم تابعة لسلطة الطبيعة والحدائق. كما التهمت الحرائق ٥ آلاف دونم في المحمية الطبيعية "وادي باشور"، و٤ آلاف دونم في أحراش بئيري، وحرش كيسوفيم بأكثر من ٥ آلاف دونم. أما محمية "غفرعام" فقد التهمت النيران حوالي ألفي دونم، بالإضافة لاحتراق ٣٣٠ دونما في المحمية الطبيعية "كرمياه"، و٢٠٠ دونم في المحمية الطبيعية "نير عام".

فيما نُقِل عن سكان بالغلاف قولهم إن النتيجة القاتمة للحرائق جاءت بعد استهتار المستوى السياسي والجيش بالظاهرة منذ بدايتها، وأن أحدا لم يتخيل هكذا كمّ هائل من الأضرار نتيجة طائرات وبالونات حارقة لا يملك الجيش أي حل لها، وذلك خلافاً للصواريخ وقذائف الهاون.

وكانت "وحدة البالونات والطائرات الورقية الحارقة" هددت بتصعيد نشاطها ردّا على قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو باتخاذ خطوات جديدة لتشديد الحصار على غزة.

وتصاعدت حرائق الطائرات والبالونات الحارقة في "غلاف غزة" بعد إعلان جيش الاحتلال عن تطويره منظارًا خاصًا لتشخيصها وإسقاطها عبر الرصاص وذكر موقع "والا" العبري أن المنظار عبارة عن تلسكوب يُركّب على بنادق من طراز "M-16" أو "تافور" ويحتوي على مجسات حساسة تمكنه من اكتشاف الطائرات الورقية البعيدة في السماء، وبعدها يطلق الجنود عيارات نارية باتجاه الهدف لإسقاطه.

فيما أفادت **إحصائية لوزارة الصحة الفلسطينية**؛ أن: ١٤٢ مواطناً استشهدوا بينهم ١٨ طفل فيما أصيب أكثر من ١٦ ألف جريحاً منذ بداية مسيرات العودة في نهاية آذارالماضي،

وفي التفاصيل: فقد بلغ إجمالي الشهداء ١٤٢ شهيد، والاصابات ١٦٤٩٦ بجراح مختلفة واختناق بالغاز، منهم (٧٩٠١) تم علاجهم ميدانيا في النقاط الطبية و ٨٦٩٥ تم علاجهم في المستشفيات). ومن بين الشهداء، ١٨ طفلاً، ٢ إناث، فيما بين الإصابات ٣١٢٦ طفل، و ١٣٦٢ سيدة.

أما درجة الخطورة في مجمل الإصابات، ٣٩١ خطيرة، ٣٩٩٢ متوسطة،١٢١١٣ طفيفة، ومن بين الإصابات ٤١٩٠ رصاص الحي، ٥٢٩ معدني مغلف بالمطاط، ٧٤٢١ اختناق شديد بالغاز، ٤٣٥٦ شظايا وإصابات أخرى.

وعن مكان الإصابة في الجسم، ٦١٣ بالرأس والرقبة، ٣٦٢ بالصدر والظهر، ٣٩٢ بالبطن والحوض، ١٢٣٩ أطراف علوية، ٥٣٨٣ أطراف سفلية، ١٠٨٧ أماكن متعددة؛ أما حالات البتر ٦٨ حالة بتر من بين الإصابات: ٦٠ أطراف سفلية، ١ أطراف علوية، ٧ في اصابع اليد.

هذا في الوقت الذي حمّل أقطاب السياسة الخارجيّة في الإدارة الأميركيّة؛ (السّفيرة لدى الأمم المتحدة، نيكي هيلي، وكبير مستشار الرئيس وصهره، جاريد كوشنر، ومبعوث الرئيس الأميركي الخاص لعملية التسوية في الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، بالإضافة إلى السّفير الأميركي في إسرائيل، ديفيد فريدمان)، حركة حماس مسؤوليّة التصعيد الأخير في قطاع غزّة، واتهمومها باستخدام متظاهري مسيرات العودة "دراعا بشريًا" وجرّ الاحتلال لمعارك على الأرض. جاء ذلك في مقال كتب في موقع شبكة "سي إن إن" الأميركيّة، في أعقاب الغارات الإسرائيليّة الأخيرة، وعرض ما وصفه المقال بـ"التحوّل الذي تقوده الولايات المتّحدة في الأمم المتحدة" نحو موقف داعمٍ أكثر لإسرائيل. وجاء في المقال: لسوء الحظ، فإن النشاط الخبيث لحماس يدفع إسرائيل إلى الانخراط في أعمال الدفاع عن النفس ذات الأهمية المتزايدة. كما هو الحال في صراعات الماضي، تبدأ حماس صدامًا وتخسر المعركة ويعاني شعبها هذه هي الحقيقة التي يجب تغييرها.

وذكرت صحيفة يديعوت، بأنه منذ بداية مسيرات العودة على الحدود مع قطاع غزة في شهر آذار الماضي حتى الشهر الحالي ٢٠١٨ سجل ما نسبته ٣٠٠% من مستوطني مغلف غزة توجهوا لمراكز العلاج النفسي فمكتب العمل والرفاه الاجتماعي الذي يقدم العلاج النفسي للازمات النفسية.

وتابعت يديعوت أن المستوطنين في المجلس الإقليمي حوف اشكلون، جنوبي عسقلان، توجه عدد كبير منهم لمركز العلاج النفسي، ومن شاعر هنيقف، توجه قرابة ١٥٥ مستوطناً للحصول على العلاج النفسي. ومن اسدوت نيقف، توجه ٩٨ مستوطناً للحصول على العلاج النفسي، ومن المجلس الاقليمي اشكول، توجه ١٩٤ ومن سديروت، توجه لمراكز العلاج النفسي ٢٨٨ مستوطناً.

الأسرى في سجون الاحتلال

قال عيسى قراقع، رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، إن الواقع المرير والصعب الذي يتعرض له الأسرى بالسجون سيكون بؤرة الاشتعال القادمة في المنطقة على ضوء الاستهداف الرسمي والممنهج من قبل حكومة الاحتلال لحقوق وكرامة المعتقلين؛ وأضاف بأن سلطات الاحتلال هي مسؤولة عن كل التداعيات التي قد تحدث داخل السجون؛ مناشداً كل المؤسسات الدولية والحقوقية عدم الصمت إزاء ما يجري بحق الأسرى من تحريض وممارسات تنتهك كل الأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية، وأن هذا الصمت سيجعلها شريكة في العدوان.

هذا في الوقت الذي أفادت الإحصاءات فيه بأن قوات الاحتلال اعتقلت ٣٥٣٣ مواطنا ومواطنة، في النصف الأول من هذا العام ؛منذ بداية العام الجاري ٢٠١٨، وحتى ٣٠ حزيران ؛ بينهم ٦٥١ طفلا، و٦٣ امرأة، و٤ صحفيين.

وأشارت مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان (نادي الأسير، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، وهيئة شؤون الأسرى، ومركز الميزان لحقوق الإنسان)؛ إلى أن سلطات الاحتلال اعتقلت (٤٤٩) مواطنا خلال شهر حزيران، من بينهم: (١١٧) مواطنا من مدينة القدس، و(٥٥) مواطنا من محافظة رام الله والبيرة، و(٧٥) مواطنا من محافظة الخليل، و(٢٩) مواطنا من محافظة جنين، ومن محافظة بيت لحم (٥١) مواطنا، و(٤٩) مواطنا من محافظة نابلس، ومن محافظة طولكرم اعتقلت (٣٠) مواطنا، واعتقلت (١٤) مواطنا من محافظة قلقيلية، و(٧) مواطنين من محافظة طوباس، واعتقلت (٦) مواطنين من محافظة سلفيت، واعتقلت (٤) مواطنين من محافظة أريحا، و(١٢) مواطنا من قطاع غزة.

وبذلك بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال حتى تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٨ نحو (٦٠٠٠)، منهم (٦١) سيدة، بينهنّ (٦) فتيات قاصرات، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال في سجون الاحتلال نحو (٣٥٠) طفلا.

وفي سياق تكريس سياسة الاعتقال الإداري، أصدرت سلطات الاحتلال (٥٠٢) أمر إداري، منذ بداية العام، من بينها (١٩٧) أمرا جديدا، ووصل عدد المعتقلين الإداريين إلى نحو (٤٣٠).

وتواصل إدارة مصلحة سجون الاحتلال سلب الأسرى المرضى حقهم في الحصول على العلاج والمتابعة الصحية اللازمة، ومنذ بداية العام وثقت المؤسسات الحقوقية حالات لأسرى مرضى تعرضوا لمماطلة وإهمال طبي تسبب بتدهور وضعهم الصحي، وبعضهم وصل إلى طريق مسدود في العلاج نتيجة تفشي المرض في جسده.

وتشير متابعات المؤسسات الحقوقية إلى أن نحو (٣٠) أسيرا في معتقلات الاحتلال يعانون من السرطان بدرجات وأنواع مختلفة، وهم من بين المئات من الأسرى المرضى الذين تعرض غالبيتهم للإهمال الطبي والمماطلة بشكل متفاوت، ومنها المماطلة بإجراء الفحوص الطبية وتقديم العلاج، أو الانتظار لشهور وحتى سنوات لإجراء عمليات جراحية كانت مقررة لهم، أو تزويدهم بعلاجات خاطئة.

ولفت تقرير المؤسسات إلى أن إعدامات الأسرى الشهداء الـ٢١٦ توزعت كالآتي: ٧٥ أسيرا استشهدوا بعد قرار بتصفيتهم وإعدامهم بعد الاعتقال، و٧٣ استشهدوا نتيجة للتعذيب، و٦١ استشهدوا نتيجة للإهمال الطبي، وسبعة أسرى استشهدوا نتيجة لإطلاق النار المباشر عليهم من قبل جنود وحراس داخل المعتقلات.

الاعتقال الإداري:

تواصل قوات الاحتلال استخدام سياسة الاعتقال الإداري كسياسة اعتقال تعسفية بحق جميع فئات شعبنا وبشكل ممنهج وواسع النطاق، فقد بلغ عدد أوامر الاعتقال الإداري منذ بداية العام الجاري ٢٠١٨ حتى نهاية شهر حزيران حوالي (٥٠٢)، منهم (١٩٧) أوامر اعتقال جديدة بحق معتقلين جدد، ويستهدف الاعتقال الإداري النساء، فما زالت الأسيرة خديجة ربعي من مدينة الخليل تقبع رهن الاعتقال الإداري، وقد جدد أمر الاعتقال الإداري لها للمرة الثانية على التوالي لمدة شهرين، ويعد هذا الأمر الثالث بحق الأسيرة ربعي، والأسيرة النائب خالدة جرار التي جدد لها أمر الاعتقال الإداري مؤخرا للمرة الثانية لمدة ٤ أشهر، ويعتبر هذا الأمر الثالث بحق الأسيرة جرار.

في حين يواصل المعتقلون الإداريون مقاطعة المحاكم العسكرية للشهر الرّابع يواصل حوالي ٤٣٠ معتقلا إداريا مقاطعة محاكم الاحتلال بكافة مستوياتها، حيث أعلن المعتقلون الإداريون في

سجون الاحتلال منذ منتصف شباط ٢٠١٨ في بيان لهم، أنهم سيشرعون بمقاطعة المحاكم العسكرية الخاصة بالاعتقال الإداري وهم مستمرون في خطواتهم.

وتستمر إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية في محاولة إنهاء إضراب المعتقلين بشكل يومي، حيث تواصل تهديدهم وتعتدي بالضرب على بعضهم وإجبارهم على حضور جلسات المحاكم العسكرية، أما فيما يتعلق بالمحامين، فقد قامت قوات الاحتلال بتهديد بعضهم بعقوبات مالية ورفع شكاوى ضدهم، في حال استمروا في المقاطعة. واستمرار قوات الاحتلال بممارسة الاعتقال الإداري بهذا الشكل يعتبر انتهاكا جوهريا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، خاصة لشروط المادة ٧٨ و١٤٧ منها، كما يعتبر الاعتقال التعسفي جريمة حرب بموجب احكام المادة ٨ من اتفاقية محكمة الجنايات الدولية.

التسوية

قال الضابط السابق في جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، يوني بن مناحيم، أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "فشلت في إدارة رابحة لإقناع الفلسطينيين والدول العربية بالقبول بصفقة القرن"؛ وبناء على تقارير وسائل الإعلام الأمريكية، أفيد أن المبعوثين الأمريكيين لعملية السلام؛ جارد كوشنير وجيسون غرينبلات، عادا لواشنطن "محبطين من الزيارة الأخيرة للمنطقة، حيث باتت فرصة تنفيذ صفقة القرن بشكلها الحالي، ضئيلة". ورأى أن "السبيل الوحيد لإنقاذ هيبة الرئيس الأميركي، أن يعلن عن إعادة تقييم الخطة وطرح تعديلات عليها في ضوء التطورات الأخيرة"، لافتا إلى أنه "يجب على ترامب أن ينتظر حتى استقالة عباس، واختيار قيادة فلسطينية جديدة يمكن لها أن تفتح صفحة جديدة مع واشنطن، بحيث تنخرط في المشاورات بشأن المخطط النهائي لصفقة القرن".

ولفت إلى أهمية إشراك ترامب للاتحاد الأوروبي في صياغة "صفقة القرن" وإجراء التعديلات عليها، وأخذ القرارات الدولية التي تتعلق بشأن القدس واللاجئين الفلسطينيين في الحسبان.

وأشار إلى أن اللقاء الذي جمع عباس مع رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق، سلام فياض؛ الذي يتمتع بـ"علاقات دولية واسعة، كما يمتلك علاقات وثيقة مع صناع القرار في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة"، وفق بن مناحيم الذي نقل عن مصادر في حركة "فتح"، تأكيدها أن "عباس يحتاج إلى مساعدة فياض من أجل تقليل الضرر الذي تسببه سياساته لحكومة ترامب؛ وأضاف أنه من

المبكر جداً تقييم ما إذا كان بإمكان الاثنين (عباس وفياض) التوصل إلى أساس مشترك للعمل معا بطريقة تعيد سلام فياض إلى الحكومة الفلسطينية".

ولمّح مقال كتب في موقع شبكة "سي إن إن" الأميركيّة، في أعقاب الغارات الإسرائيليّة الأخيرة، أنّ خطّة الرئيس الأميركي، المعروفة باسم "صفقة القرن" ستحمل قرارات على غرار الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل تكريسًا للواقع، وانعكاسًا له، فكُتب فيه: "هذا الأساس للواقع يؤكد نهج إدارتنا للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كان الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل بمثابة انعكاس للواقع. أي شخص واقعي يعرف أن القدس ستبقى عاصمة إسرائيل بموجب أي اتفاق سلام. ولكن كما قال الرئيس دونالد ترامب عندما اتخذ هذا القرار، لم يصدر أي حكم حول الحدود النهائية للقدس؛ بل مباشرة جميع الأطراف إلى الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. هذه الأسئلة هي للأطراف لاتخاذ القرار".

وفصّل المقال أكثر حول "صفقة القرن" بالقول "إن اقتراح السلام الذي سنقدمه سيكون واقعيا بشكل مماثل، مع الاعتراف بالاحتياجات المشروعة لكل من إسرائيل والفلسطينيين وكذلك مصالح المنطقة الأوسع. لن يكون هناك أحد راضٍ تمامًا عن اقتراحنا، ولكن هذا هو الأمر الذي يجب أن يكون عليه إذا أريد تحقيق سلام حقيقي. لا يمكن أن ينجح السلام إلا إذا استند إلى حقائق".

وعمل الاحتلال الإسرائيلي على فرض تغييرات واسعة على الأرض الفلسطينيّة، عبر عمليّات تهجيرٍ وضمّ واحتلال وبناء مستوطنات، ومثال على ذلك مدينة القدس المحتلة، التي تغيّرت مساحتها بشكل كبير منذ استكمال احتلالها عام سبعةٍ وستّين، حتى وصلت حدودها مدينتي رام الله وبيت لحم الفلسطينيين، وأصبحت القرى الفلسطينيّة التي كانت خارج حدود المدينة قبل النكسة أحياءً فيها.

من جهته أعلن **الاتحاد الأوروبي** أنه سيُعيد النظر في سبل التدخل التي ينتهجها أمام "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية في تعزيز حل الدولتين في المنطقة؛ وسيقوم ممثلو دول الاتحاد بعرض استنتاجاتهم في نهاية شهر آب في منتدى وزراء خارجية الاتحاد. وان هذه العملية سيقودها كريستيان دانيلسون، مسؤول المفوضية الأوروبية وفرناندو جنتليني، المسؤول عن الشرق الأوسط في الخدمات الخارجية والذي عمل حتى وقت قريب المبعوث الخاص للشرق الأوسط؛ وسيجتمع الإثنان مع ممثلين من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية في إطار مراجعة مجددة ومستمرة لتدخل الاتحاد بالمنطقة

ودعم حل الدولتين. وأقرت هذه العملية خلال اجتماع وزارة خارجية الاتحاد في أيلول ٢٠١٧؛ وهدفها التأكد من أن طبيعة التدخل الأوروبي بالمنطقة، الذي يشمل عملا ديبلوماسيا، مساعدات مالية وغيرها –"فعالة وناجحة"، إلى أقصى حد ممكن لتعزيز حل الدولتين؛ وان قطاع غزة مع الضفة الغربية يشكل "جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية".

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أنه لا توجد لديهم أي نوايا لتقليل المستوى الحالي من التمويل أو تغيير سياساته بخصوص عملية السلام في الشرق الأوسط، إنّما "سماع مواقف" الأطراف بشأن العقبات نحو السلام وتطبيق حل الدولتين. ويشدد الاتحاد الأوروبي مع ذلك بأنه "بقي ملتزم باصرار" بهذا الحل: "بأنه الحل المثالي الوحيد" لتحقيق سلام عادل ودائم.

"قانون القومية"

صادق كنيست العدو على "قانون أساس القومية"، بأغلبية ٦٢ عضو كنيست، مقابل معارضة ٥٥ عضوا؛ ومع المصادقة على القانون، قام نواب القائمة المشتركة بتمزيقه، وإلقائه صوب رئيس حكومة العدو، وقال بنيامين نتنياهو، بعد المصادقة على القانون، إنه "بعد ١٢٢ عاما من نشر هرتسل لرؤيته، فقد تحدد في القانون مبدأ أساس وجودنا، وهو أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي"، مدّعيا أنها دولة قومية تحترم حقوق كل مواطنيها، وأنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تفعل ذلك.

من جهته قال رئيس المعارضة يتسحاك هرتسوغ، إن "التاريخ سيحكم بشأن السؤال هل سيضر القانون إسرائيل أم سيضيف لها"؛ مضيفا أنه "يأمل ألاّ يكون التوازن الحساس بين اليهودية والديمقراطية قد تضرر". واعتبر رئيس الكنيست، إدلشطاين، المصادقة على القانون حدثا "تاريخيا"، بادّعاء أنه "يضمن كون إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، والنشيد الوطني والعلم والحق بالاستيطان سيكون مضمونا لأجيال".

وجاء النص النهائي لـ"قانون القومية" (قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي):

١) المبادئ الأساسية:

(أ) أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل.

(ب) دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير.

(ج) ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي.

٢) رموز الدولة:

(أ) اسم الدولة "دولة إسرائيل".

(ب) علم الدولة أبيض وعليه خطان باللون الأزرق وفي وسطه نجمة داوود زرقاء.

(ج) شعار الدولة هو الشمعدان السباعي، وعلى جنبيه غصنا زيتون، وكلمة إسرائيل تحته.

(د) النشيد الوطني للدولة هو نشيد "هتكفا".

(هـ) تفاصيل رموز الدولة تحدد في القانون.

٣) عاصمة الدولة:

القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل.

٤) اللغة:

(أ) اللغة العبرية هي لغة الدولة.

(ب) اللغة العربية لها مكانة خاصة في الدولة؛ تنظيم استعمال اللغة العربية في المؤسسات الرسمية أو في التوجه إليها يكون بموجب القانون.

(ج) لا يمس المذكور في هذا البند بالمكانة الممنوحة فعليًا للغة العربية.

٥) لمّ الشتات:

تكون الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولمّ الشتات.

٦) العلاقة مع الشعب اليهودي:

(أ) تهتم الدولة بالمحافظة على سلامة أبناء الشعب اليهودي ومواطنيها، الذين تواجههم مشاكل بسبب كونهم يهودًا أو مواطنين في الدولة.

(ب) تعمل الدولة في الشتات للمحافظة على العلاقة بين الدولة وأبناء الشعب اليهودي.

(ج) تعمل الدولة على المحافظة على الميراث الثقافي والتاريخي والديني اليهودي لدى يهود الشتات.

٧) الاستيطان اليهودي:

تعتبر الدولة تطوير استيطان يهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته.

٨) التقويم الرسمي:

التقويم العبري هو التقويم الرسمي للدولة، وإلى جانبه يكون التقويم الميلادي تقويمًا رسميًا.

٩) يوم الاستقلال ويوم الذكرى:

(أ) يوم الاستقلال هو العيد القومي الرسمي للدولة.

(ب) يوم ذكرى الجنود الذين سقطوا في معارك إسرائيل ويوم ذكرى الكارثة والبطولة هما يوما الذكرى الرسميين للدولة.

١٠) أيام الراحة والعطل:

يوم السبت وأعياد الشعب اليهودي هي أيام العطلة الثابتة في الدولة. لدى غير اليهود الحق في أيام عطلة في أعيادهم، وتفاصيل ذلك تحدد في القانون.

١١) نفاذ القانون:

أي تغيير في هذا القانون يستلزم أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست.

وعمم نتنياهو، "ورقة رسائل" على وزرائه، ليستخدمونها خلال المقابلات الصحفية حول "قانون القومية"؛ زاعما أنه "لن يتم المس باللغة العربية" وأن "القانون ضروري"، وأن "إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي؛ وهذا المبدأ الأساسي يظهر في كافة الوثائق الأساسي الوطنية والدولية المتعلقة بدولة إسرائيل، من وعد بلفور، مرورا بكتاب تفويض الانتداب البريطاني وقرار التقسيم للأمم المتحدة وحتى وثيقة الاستقلال"؛ و زعم في ورقته أن "دولة إسرائيل تحرص على منح مساواة في الحقوق الشخصية لكافة مواطنيها من دون فرق في الدين والجنس والقومية والعرق وما إلى ذلك". وأن إسرائيل تحترم حقوق مواطنيها وأنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تفعل ذلك.

وكرر نتنياهو الادّعاء بأن إسرائيل هي "دولة يهودية وديمقراطية" علماً أن الكثير من الإسرائيليين يؤكدون على أن هذا مزيج غير معقول وأنه إما أن تكون يهودية أو ديمقراطية. كذلك ادّعى نتنياهو أن "قانون القومية" وهو قانون أساس يعتبر في إسرائيل بمثابة قانون دستوري، لا يتناقض مع "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته"، رغم أن "قانون القومية" يتعامل مع المواطن العربي بعنصرية ويشجع

الاستيطان اليهودي على حسابه ويمنعه من السكن في قرابة ألف بلدة، كما أنه يستهدف اللغة العربية وعاصمة تراثه، أي القدس المحتلة.

وكانت اللغة العربية لغة رسمية ثانية في إسرائيل بعد اللغة العبرية، لكن هذا القانون ألغى هذه المكانة وادّعى أنه يمنح اللغة العربية "مكانة خاصة" ضمن قانون آخر؛ لكن ورقة نتنياهو لوزرائه قالت إن "القانون سيمنح مكانة خاصة للغة العربية وتنظيم استخدام اللغة العربية في المؤسسات الحكومية ستكون بموجب قانون".

ورغم أن "قانون القومية" يشجع الاستيطان لليهود فقط، ويقونن مخططات التهويد، فإن ورقة نتنياهو اعترفت أن جميع حكومات إسرائيل عملت بهذا الشكل، إلا أن ورقة نتنياهو زعمت أنه "في موازاة ذلك تعمل الحكومات على توفير حلول واستثمارات في الأوساط غير اليهودية في إسرائيل"، لكن القانون لا ينص على ذلك ولو حتى بالتلميح.

وقبيل **خروج الكنيست إلى عطلته الصيفية** ليعود إلى الدورة الشتوية يوم ١٤ تشرين الأول المقبل. وقبيل بدء هذه العطلة، جرت عملية تصويت ماراثونية في الهيئة العامة للكنيست على أكثر من ٦٠ مشروع قانون، خلال الأيام الثلاثة الأخيرة قبل العطله؛ ويأتي هذا المجهود لعدة أسباب، لعل أهمها التحسب من تقديم موعد الانتخابات وعدم التمكن من سن قوانين.

ورغم أن العناوين في وسائل الإعلام أبرزت مشروع "قانون القومية" العنصري والمعادي للديمقراطية، إلا أن بين القوانين التي سنّها ما له علاقة بالصراع مع الفلسطينيين واستمرار الاحتلال.

وسن الكنيست قانونا يتعلق بترسيخ الاحتلال، "قانون نقل الصلاحية للنظر في قرارات إدارية للسلطات الإسرائيلية في يهودا والسامرة من المحكمة العليا إلى محكمة للشؤون المدنية في القدس" وبينها قضايا تتعلق بالتخطيط والبناء؛ بادّعاء أن بين أهداف هذا القانون تخفيف الضغط على المحكمة العليا، لكن مصادر في أحزاب المعارضة رأت أن غاية القانون هي الاستمرار في فرض قانون الاحتلال على الضفة الغربية المحتلة، وأن هذا القانون هو جزء لا يتجزأ من محاولة الضم الخفية التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية.

كذلك تمّت المصادقة النهائية على قانون يمنع "جهات خارجية تنشط ضد الجيش الإسرائيلي" في المؤسسات التعليمية. والمقصود بهذه الجهات هي الجمعيات والمنظمات الحقوقية التي تتابع وتوثق جرائم الاحتلال وممارساته في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس.

كذلك صادق الكنيست على إلغاء بند يمنح رئيس الحكومة ووزير الأمن باتخاذ قرار شن الحرب لوحدهما. كما أقر قانون تشجيع الخدمة في الجيش.

من جهته أعرب **الاتحاد الأوروبي** عن قلقه من "قانون القومية"، وأكّد الاتحاد من جديد على اعتقاده بحل الدولتين لإنهاء الصراع؛ وقالت متحدثة باسم مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، فيدريكا موغيريني، في إفادة صحفية "نحن قلقون وعبرنا عن هذا القلق وسنستمر في التواصل مع السلطات الإسرائيلية في هذا السياق". وأضافت "كنا واضحين جدا فيما يتعلق بحل الدولتين ونعتقد أنه السبيل الوحيد للمضي قدما وأي خطوة من شأنها تعقيد هذا الحل أو منع التوصل إليه وتحويله إلى حقيقة واقعة يتعين تجنبها". ولاقى القانون معارضة دولية واسعة رسمية ومن المؤسسات عدا عن الرفض الفلسطيني.

ويُعتَبَر "قانون أساس القومية" أسوأ قانون في تاريخ إسرائيل، وذلك يعني أساساً مأسسة الفصل العنصري بالكامل وتشريع الاستعمار الاستيطاني في فلسطين؛ وبالتالي التنكّر لحقوق الشعب الفلسطيني بالكامل كون أرض فلسطين هي دولة الشعب اليهودي فقط؛ إضافة الى البعد الإقصائي في اعتبار الديانة اليهودية قومية. وقانونيا هذا الذي عرفته الاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه "أي أعمال غير إنسانية ارتكبت لغرض إنشاء وإدامة هيمنة فئة عنصرية من الأشخاص على أية مجموعة عرقية أخرى أو أشخاص وقمعهم بشكل منهجي".

لقد جادل السكان البيض أن مؤسسات الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ديمقراطية – وإن كانت ديمقراطية بيضاء فقط، أي من البيض ولهم لا لغيرهم. ولكن سكان البلاد الأصليين الأفارقة لم يعترفوا أبدا "بالطبيعة البيضاء" للبلاد. ولم تكن فكرة تعريف البلاد بأنها "بيضاء وديمقراطية" في الوقت نفسه مقبولة من قبل المجتمع الدولي.

ما يعنيه القانون هو تجاهل قضية أكثر من ستة ملايين لاجئ في جميع أنحاء العالم نتيجة لعملية التطهير العرقي التي صاحبت إنشاء دولة إسرائيل؛ وتناسي الحقوق الثقافية والقومية ل ١,٤ مليون فلسطيني يعيشون داخل الكيان كمواطني درجة ثالثة؛ ووفقا لهذه الصيغة، فإن الفلسطينيين هم فقط أولئك الذين يعيشون في قطاع غزة والضفة الغربية.

الجانب الفلسطيني:

قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، إن القيادة الفلسطينية ستتوجه إلى الأمم المتحدة بشأن "قانون القومية". وقال: "إن أميركا شريك كامل لإسرائيل في هذا القانون"، وإن "صفقة القرن" بدأت التنفيذ بقرار نقل السفارة، وتجفيف دعم "الأونروا" بهدف إسقاط ملف اللاجئين من طاولة المفاوضات، مضيفاً أنه بناءً على توجيهات الرئيس عباس، اتصل بوزير الخارجية رياض المالكي، ومندوب فلسطين الدائم رياض منصور، حيث اتفقوا على طرح سؤال على الدائرة القانونية في الأمم المتحدة عن القانون، وتوافقه مع ميثاق الأمم المتحدة.

ولفت إلى أن هناك اتصالات مع دول العالم، لإطلاعهم على خطورة هذا القانون، والتوجه إلى محكمة العدل الدولية، لتقديم رأي كامل حول اعتراف أميركا بالقدس عاصمة لإسرائيل، وحول هذا القانون، لمعرفة موقفه، خاصة وأنه يدمر كل ما سعت الأمم المتحدة لتطبيقه.

وتابع: "سنقدم طلباً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوضيح ما إذا كان من حق إسرائيل بهذا القانون الاحتفاظ بعضويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي بدورها حرمت عام ١٩٦٤ جنوب أفريقيا من ممارسة صلاحياتها من الأمم المتحدة، بسبب قوانينها وقراراتها، وهذا القانون أشد خطرا، وإلى زوال".

ووصف قانون القومية بأنه "نسف كافة المرجعيات وقرارات الشرعية الدولية التي اتخذت منذ ١٩٤٩، ولم تعد المسألة مسألة دولتين لشعبين، ولا يوجد حق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني سواء داخل أراضي عامي ٤٨، و٦٧، واليهودي هو من سيقرر مصير الشعب الفلسطيني، وهذا تنفيذ فعلي لوعد بلفور، على أساس أن الشعب الفلسطيني أقليات، والقرار يؤسس وينقل الصراع من سياسي بامتياز، إلى ديني بامتياز".

وتابع أنه لا يوجد وفق القانون حدود لإسرائيل التي تعني من النهر للبحر، كما أشار إلى أن القانون يشرع الاستيطان، ويمهد لقوننة التطهير العرقي، ويهدف إلى نسف الشرعية الدولية، وتدمير خيار الدولتين، واستبداله بالأبرتهايد، وتنفيذ الرواية الصهيونية اليهودية بأرض إسرائيل الكبرى، وإلغاء الرواية الفلسطينية إلغاءً تاما.

كما أشار إلى أن القانون يعمل على إسقاط ملف اللاجئين، والقدس، وإبقاء القوات الإحتلال في غور الأردن، واستمرار سيطرة إسرائيل على المياه الإقليمية، والجو، وبالتالي هناك فصل عنصري أعمق من الذي كان في جنوب أفريقيا، وإسرائيل تمرر سياسة الأبرتهايد عبر الأمن.

من جانبه، قال **النائب يوسف جبارين**، أن هذا القانون تتويج لعشرات القوانين الاحتلالية الاستيطانية لعمل الحكومة المتطرفة، والأكثر تطرفا في تشريعاتها، وهذا القانون يحمل صبغة دستورية تجعله أعلى من غيره من القوانين، ويضاف إلى مجموعة قليلة من القوانين التي تحدد وجهة وصبغة الدولة، ويعكس الهوية الأيديولوجية المتطرفة للحكومة، والتي تتماشى مع التفاهمات المعلنة وغير المعلنة مع الإدارة الأميركية، وتتماشى مع "صفقة القرن"، أو ما نسميه "صفعة القرن". ولفت إلى البند الافتتاحي في القانون الذي يقول إن حق تقرير المصير في إسرائيل هو حق حصري للشعب اليهودي، وإن كل من وقع على القانون لا يعترف بحدود عام ١٩٤٨، ولا يحق للشعب الفلسطيني اقامة دولته المستقلة.

وأشار إلى أنه يتنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وأن المبادرين لهذا القانون أخذوا بنودا أساسية من قوانين موجودة في مجال حصر الهجرة إلى البلاد لليهود، ورموز الدولة الصهيونية الدينية، وأيام الراحة اليهودية، ويوم استقلالهم، وأعطوها مكانة دستورية ضمن قانون الأساس هذا، وهو تعزيز لإقصاء الفلسطينيين، والمجتمع الفلسطيني في الداخل.

كما أوضح أنه بموجب هذا القانون تم إلغاء لغة أهل البلاد الأصليين، حيث أنه مع بداية الانتداب البريطاني أقر الإنجليزية والعربية والعبرية كلغات رسمية للبلاد، ومع انتهاء الانتداب أسقطت اللغة الانجليزية كلغة رسمية، ومنذ إقامة إسرائيل كانت تتمتع اللغة العربية بمكانة رسمية إلى جانب العبرية، بالرغم من إقصاء العربية في كافة مناحي الحياة، وكنا نناضل من اجل الحفاظ عليها، حيث يقول القانون إن العبرية هي لغة الدولة. وتابع أن البعد الاستيطاني في القانون واضح، حيث يتحدث

عن الاستيطان اليهودي دون تحديد حدوده، ويعطي الأفضلية للاستيطان، موضحا أن القانون هو تفضيل عرقي واضح، ويعري زيف الاحتلال أنها واحة للديمقراطية.

الاستيطان في الخان الأحمر

منذ اللحظة الأولى للقرار الصهيونى بهدم قرية الخان الأحمر وتهجير أهلها؛ احتشدت الفعاليات الشعبية والفصائلية فى مواجهة هذه الهجمة لإدراك الجميع بأن الهدف أبعد من الخان الأحمر، فمن شأن السيطرة على الخان الأحمر تنفيذ توسع استيطاني يفصل الضفة الغربية إلى شمال وجنوب ويقضي على فرصة قيام دزلة فلسطينية متصلة جغرافيا. ويفرض السيطرة الكاملة على القدس بعزلها عن بقية الضفة في إطار مشروع القدس الكبرى الاستيطاني؛ فالتهديد يمسّ أساس الدولة الفلسطينية والأرض والهوية عبر إفراغ الخان الاحمر من أهله وسكانه بشتّى الوسائل والطرق. وأمام حالة الصمود والترابط التى جسدت على الأرض فى مواجهة المخطط الإسرائيلي الهادف لتنفيذ المشروع الاستيطاني الكبير المسمى E1، وفي تحدٍّ وانتهاكٍ واضح وصارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وكافة الاتفاقيات والأعراف والمواثيق الدولية بدأت حالة التعاطف والتضامن الدولي مع أهل الخان من خلال رفض الإجراء الصهيوني وذلك بزيارات العديد من قناصل وسفراء الدول الأوروبية وأعضاء برلمان دوليين ومنظمات دولية وحقوقية. واستطاعت المقاومة الشعبية من خلال محاميها أن تنتزع قراراً ممّن يسمّى القضاء الإسرائيلي بتأجيل البت فى أمر الهدم حتى ١٥ آب القادم. ووقعت في القرية مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن الإسرائيلية، ما أسفر عن اعتقال ١١ متظاهراً، وإصابة عشرات الفلسطينيين، جاء ذلك، في أعقاب قيام رجال الإدارة المدنية، بتعليق أوامر في القرية، تأمر السكان بإخلاء البيوت تمهيداً لهدمها، وقامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق المنطقة أمام الجمهور، تمهيداً لتنفيذ قرار المحكمة العليا، الذي شرع هدم القرية بواسطة الجرافات، الأمر الذي استدعى تحركات شعبية متضامنه مع أهالي الخان وإقامة خيمة اعتصام؛ ومساندة دولية واسعة ترفض الإجراءات الصهيونية.

مواقف منددة:

انضم الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى إدانة القرار، وجاء في بيان الاتحاد الأوروبي: "إن عمليات الهدم هذه، إلى جانب مخطط إقامة مستوطنة إسرائيلية جديدة على نفس الأرض، تزيد من التهديدات التي تواجه إمكانية حل الدولتين، وتقوض احتمالات تحقيق سلام دائم". وقالت الممثل الأعلى/ نائبة الرئيس فديريكا موغيريني إن "التطورات والمستجدات في التجمع الفلسطيني في الخان الأحمر (أبو الحلو) في الضفة الغربية المحتلة تستمر بأن تكون موضع اهتمامنا الكامل؛ وقد قام مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي بتسليط الضوء بشكل ممنهج على المشاكل التي تواجه التجمعات البدوية، بما في ذلك خطر التهجير القسري من النطاق الأوسع لمنطقة E1".

وأكد الاتحاد الأوروبي "أن التبِعات المترتبة على هدم هذا التجمّع وتهجير سكانه، بمن في ذلك الأطفال، ضد رغبتهم، ستكون جدية للغاية، رغم إصدار المحكمة الإسرائيلية العليا إنذارا قضائيا مؤقتا ضد أوامر الهدم".

وبيّن الاتحاد أن "الخان الأحمر يقع في موقع ذي حساسية في المنطقة "ج"، وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية للحفاظ على تواصل الدولة الفلسطينية المستقبلية. وإن هدم التجمّع وتهجير سكانه بالإضافة إلى المخططات لبناء مستوطنات جديدة في ذات المنطقة، والتي تعتبر غير شرعية بموجب القانون الدولي، يهدد بشكل جاد قابلية حل الدولتين للحياة ويقوض آفاق التوصل إلى السلام".

وأكدت صحيفة (هآرتس)، أن مجموعة من الدول الأوروبية، انضمت إلى النضال ضد قرار إسرائيل هدم قرية (الخان الأحمر) البدوية، بالقرب من مستوطنة (كفار أدوميم).

ودانت بريطانيا وفرنسا وإيرلندا هذه الخطوة، ومن المتوقّع أن تنضم إليها دول أخرى، وقال الوزير البريطاني لشؤون الشرق الأوسط: "إن بلاده احتجّت لدى إسرائيل حول هذه الخطوة"، وطالبت متحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية إسرائيل بالامتناع عن "أي خطوة تهدف إلى توسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة أو ترسيخها".

وقال الوزير البريطاني أليستر بيرت، خلال نقاش برلماني، إن مندوبة بريطانية كانت موجودة في القرية عندما بدأت الجرافات بالعمل، تمهيداً لإخلاء القرية، وقال "إننا نتأسف وندين هذه الخطوة التي تقوض احتمالات حل الدولتين في المستقبل". وأضاف أن السفير البريطاني في إسرائيل، دافيد كوري،

نقل احتجاج المملكة إلى مستشار الأمن القومي مئير بن شبات، وقال بيرت: "هذا أمر يجب ألا يحدث.. نحن قلقون للغاية بشأن هذا العمل وتوقيته".

وقالت المتحدثة الفرنسية: "إن باريس تدين بدء العمل استعداداً للهدم وتعرب عن قلقها العميق إزاء هذا الوضع: القرى تقع في منطقة حيوية لاستمرارية الدولة الفلسطينية المستقبلية، وكذلك لإمكانية حل الدولتين، الذي تقوضه السلطات الإسرائيلية بقرار تدميرها، هذا الهدم يتعارض مع القانون الإنساني الدولي".

ودان وزير الخارجية الإيرلندي، سيمون كفاني، القرار، وقال: "إن إخلاء العائلات وتدمير منازلهم، يترك صدى عميق في تاريخ إيرلندا، وهذا العمل ليس مناسباً لإسرائيل، لقد سبق وطردت إسرائيل قسماً من أكثر الناس ضعفاً، وكان من المناسب أن تحميهم سلطات الاحتلال."

الامم المتحدة:

عبّر المنسق الإنساني **جيمي ماكغولدريك**، ومدير العمليات في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بالضفة الغربية سْكوت أندرسون، ورئيس مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان جيمس هينان، عن قلقهم البالغ إزاء عمليات الهدم والأحداث المرتبطة بها في التجمعات السكانية الفلسطينية الضعيفة في وسط الضفة الغربية. وأشاروا في بيان مشترك إلى أن قوات الاحتلال كانت قد شرعت بتجريف طرق الوصول داخل تجمُّع الخان الأحمر–أبو الحلو؛ ويأتي هذا العمل تمهيدًا لما يُتوقع من هدم هذا التجمّع السكاني بأكمله. وقال **ماكغولدريك** "إن ما نشهده اليوم على الأرض يبعث على الانزعاج الشديد. فعمليات الهدم تخلِّف آثارًا مدمّرة على الأُسر وعلى التجمعات؛ وإن عمليات الهدم هذه تثير الاستياء على نحو خاص لأنها تستهدف تجمعات تعيش في الأصل في ظروف صعبة للغاية، وتسودها مستويات عالية من الاحتياجات الإنسانية؛ إنني أدعو السلطات الإسرائيلية مرة أخرى إلى وقف عمليات الهدم وغيرها من التدابير التي قد تفضي إلى ترحيل الفلسطينيين قسرًا عن مناطق سكناهم."

بدوره قال هينان "إن عمليات الهدم في هذا التجمع ستفرِز تداعيات خطيرة على حقوق الإنسان والقانون الإنساني. فهناك خطر محدق يتمثل في إخلاء الأفراد قسرًا من مناطق سكناهم، وتدمير

الممتلكات الخاصة واستفحال البيئة القسرية التي يعيش أبناء التجمع المذكور في ظلها في الأصل، مما يزيد من خطر الترحيل القسري".

اعتبرت **وزارة الإعلام** العدوان الشرس على الخان الأحمر، والاعتداء الوحشي على المواطنين والصحفيين والمتضامنين، ومنع قناصل ٩ دول أوروبية من دخول المنطقة المهددة بالإزالة، وتزامن ذلك مع دعوات ما تسمى "جماعات الهيكل" المزعوم لاقتحام ساحات المسجد الأقصى، يستوجبان توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ومقدساته. وقالت الوزارة إن رسائل التحريض عبر مواقع التواصل الاجتماعي لاقتحام جماعي لساحات "الأقصى"، وإقامة صلوات تلمودية في ذكرى "عملية الحرم"، تُعد استكمالا لمشهد الإرهاب الصهيوني، الذي يمارس التطهير العرقي في الخان الأحمر، وأكدت أن دعوات "جماعات الهيكل"، التي تأتي بعد وقت قصير من قرار رئيس حكومة الاحتلال السماح للوزراء وأعضاء "الكنيست" باقتحام ساحات "الأقصى" وهو ما يستدعي حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية من الإرهاب والتحريض والعنصرية، وتطبيق القانون الدولي، والقرارات الأممية التي تعتبر القدس وكل ما فيها أرضا محتلة.

عَقِبَ قرار نتنياهو السماح لأعضاء الكنيست باقتحام المسجد الأقصى، وزّع مسؤول الأمن في الكنيست، وثيقة تعليمات للأعضاء بشأن اقتحام المسجد؛ ووفقاً للقناة العبرية السابعة، فإن رئيس الكنيست بولي إدلشتاين الذي أمر بتوزيع الوثيقة، أكد أنه يحق لأعضاء الكنيست مثل أي مواطن إسرائيلي دخول الحرم القدسي؛ وتنص التعليمات أن على عضو الكنيست الذي يرغب باقتحام الأقصى، تقديم طلب مسبق بـ ٢٤ ساعة،

يُشار إلى أن ١٦ ألف مستوطن اقتحم الأقصى منذ مطلع العام الحالي، بحسب إحصائية لـ"جماعات الهيكل".

أزمة وكالة الأونروا

دخلت أزمة وكالة غوث تشغيل "الأونروا" معركة حقيقة للحفاظ على حقوق اللاجئين والموظفين وعدم السماح بتصفية قضية اللاجئين وإنهاء عمل المئات من موظفي "الأونروا" بالتدريج لإفراغ المؤسسة وإنهاء عملها؛ فقرارات فصل وتصفية عدد الموظفين العاملين داخل "الأونروا" بدأت

بالمهندسين وموظفي الشواغر من المعلمين ليتدرج الإقصاء لـ١٠٠٠ موظف من موظفي الطوارئ. من جهتها وزارة التربية والتعليم العالي حذّرت من تبِعات توقف خدمات التعليم التي تقدمها وكالة الأونروا خلال الأسابيع القليلة القادمة، وهو ما وصفته الوزارة بالكارثة، مؤكدةً أن أمراً كهذا سيؤثر على موعد انطلاق العام الدراسي، وتولد الحاجة المباشرة لتوفير خدمات بديلة.

وأشارت إلى أن الطاقة الاستيعابية لمدارسها وإمكاناتها التدريسية والتشغيلية غير جاهزة لأي توقف محتمل في خدمات الوكالة؛ ودعت الوزارة دول العالم والمؤسسات الدولية والحقوقية والإنسانية والمدافعة عن الحق في التعليم إلى سرعة التدخل لوقف احتمالية توقف الوكالة عن تقديم كامل خدماتها؛ وهو ما سيؤثر على أبسط حقوق الإنسان من توفير الخدمات التعليمية والصحية وما دأبت الوكالة على تقديمه خلال عقود كاملة من عملها.

وأعلنت وكالة "الأونروا" أن الاقتطاعات المالية ستشمل عددا من برامجها الأساسية في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة في الأسابيع المقبلة، إذا تعذر تغطية العجز الناجم عن تجميد المساهمة المالية الأميركية؛ ولم تعلن الوكالة عن حجم الاقتطاعات المالية المقررة في حال عدم إيجاد حل يغطي النقص في التمويل، إلا أنها وجهت نهاية الأسبوع رسالة إلى موظفيها تحدد البرامج التي قد تشملها الاقتطاعات.

وقال المفوض العام للأونروا، بيار كرنبول، في الرسالة الموجهة إلى الموظفين إنه دعا المانحين إلى زيادة مساهماتهم لكي تتمكن الوكالة من "تغطية ما تبقى من العجز" الذي يبلغ حاليا ٢١٧ مليون دولار؛ وهو الأعلى في تاريخ الأونروا".

من جانبه، أكد المتحدث الرسمي باسم "أونروا" **سامي مشعشع** أن التحديات التي تواجه وكالة الغوث ستمنعها من تجديد عقود ١١٣ موظفًا على بند الطوارئ وأن عقودهم ستنتهي في آب من العام الجاري؛ وأضاف أن أونروا ستعمل على نقل حوالي ٢٨٠ موظفًا وموظفة للعمل بدوام كامل في وظائف قائمة أو وظائف تمت مراجعتها، فيما سيتم عرض وظائف بدوام جزئي لما مجموعة ٥٨٤ موظفًا وموظفة في وظائف قائمة أو تمت مراجعتها.

وعن برامج الأغذية، قال: "أونروا" ستواصل تقديم الخدمات لمليون لاجئ في قطاع غزة عن طريق برنامجها الغذائي الطارئ كما ستبقي على تداخلات معينة مثل المال مقابل العمل"؛ وأكد أن

"أونروا" ستواصل عمل برنامج الصحة النفسية المجتمعي، ولكن بقدرة وتكلفة مخفضة، موضحًا أنه اعتبارًا من أيلول ٢٠١٨، سيتم إدماج أنشطة الصحة النفسية بشكل كبير في دائرتي الصحة والتعليم بدلاً من أن تكون برنامجا قائما بذاته.

وفي الضفة الغربية، أكد أن "أونروا" ستوقف أنشطة المال مقابل العمل اعتبارا من ٣١ تموز ٢٠١٨، وستنقل الأسر التي تم تقييمها في السنتين الماضيتين على أنها تعاني من فقر مدقع إلى برنامج "أونروا" لشبكة الأمان الاجتماعي – وهو برنامج رئيس من برامج الوكالة نحن مصممون على استمراره.

كما بين أن أنشطة "الكوبونات الغذائية" ستتواصل حتى نهاية عام ٢٠١٨، حيث سيتم بعده نقل الأسر التي تم تقييمها في السنتين الماضيتين على أنها تعاني من فقر مدقع إلى برنامج "أونروا" لشبكة الأمان الاجتماعي. وسيظل برنامج المعونة الغذائية للمجتمعات البدوية مواصلا عمله حتى نهاية عام ٢٠١٨، وذلك مع قيام "أونروا" وشريكها برنامج الغذاء العالمي بالعمل بنشاط لتأمين التمويل من أجل استمراره في عام ٢٠١٩،

كما أن "أونروا" سيتوقف برنامج خدمات الصحة النفسية المجتمعية اعتبارا من ٣١ آب ٢٠١٨، كما سيتم إيقاف العيادات الصحية المتنقلة اعتبارا من ٣١ تشرين أول ٢٠١٨.

وكنتيجة لهذه الإجراءات، فإن حوالي ١٥٤ موظفا في الضفة الغربية ممّن تمّ توظيفهم على حساب أموال الطوارئ المستنزفة تلك لن يتم تجديد عقودهم حال انتهاءها، وفق مشعشع. ويشار إلى أنه يدرس أكثر من نصف مليون طفل في مدارس الأونروا وتنفق الوكالة ٥٤ % من موازنتها المالية على قطاع التربية.

أزمة الطائرات الورقية

مع تزايُد الحرائق في مستوطنات غلاف غزّة، الناشئة عن الطائرات الورقية الحارِقة، دفعت "إسرائيل" بالعمل على خطين متوازيين لمحاربة هذه الظاهرة الشعبية للمقاومة، حيث في المستوى الأول، حاولت أن تجد حلاً تكنولوجياً لمحاربة الطائرات الورقية الحارِقة والبالونات، لدرجة أن قيادة الجيش طالبت شركة رفائيل للتصنيع العسكري بصناعة منظومة تقنية لاعتراض هذه الطائرات الورقية.

وقد أعلنت شركة رفائيل للتصنيع العسكري أن هناك منظومة دفاعية من سلاح الليزر في طور الاختبار للتصدّي للبالونات والطائرات الورقية الحارِقة، ناهيك عن الطائرات من دون طيّار الصغيرة التي تمت تجربتها في إسقاط الطائرات الورقية والبالونات الحارِقة.

أما المستوى الثاني فلقد تم استدعاء وحدات الاحتياط في الدفاع المدني، والشرطة، وبعض وحدات الجيش الصهيوني، التي تعمل في الدفاع عن الجبهة الداخلية من أجل مكافحة الحرائق الناتجة من الطائرات الورقية الحارِقة، بما يشبه (أمر "٨") الخاص باستدعاء الاحتياط في الجيش الصهيوني، ناهيك عن إصدار الجيش، وقيادة الجبهة الداخلية تعليمات تحذيرية وإرشادية لمستوطني غلاف غزّة في كيفية التعامل مع خطر الطائرات الورقية الحارِقة.

باتت دولة الاحتلال على ضوء هذه المحاولات الفاشلة حتى الآن في مُجابهة الطائرات الورقية والبالونات الحارِقة، أمام عدّة خيارات:

أولاً. القبول باستمرار حال فقدان الأمن لدى مستوطني الغلاف، وتآكل صورة الردع الصهيونية، ليس أمام المقاومة في غزّة وحسب، بل على مرأى ومسمع من الإقليم بكليّته، وهنا لا تقاس الخسائر الإسرائيلية بالتكلفة المادية، التي مهما بلغت تبقى متواضعة أمام الخسائر النفسية، والوجدانية والإعلامية، وهذا خيار صعب أن تقبل به "إسرائيل".

ثانياً. التعامل مع الطائرات الورقية الحارِقة كسلاح، فتبدأ "إسرائيل" بقصف أو اغتيال مطلقي البالونات الحارِقة، ولكنها تدرك أن هذا بمثابة قرار بالدخول في مواجهة مفتوحة مع المقاومة في غزّة المتمسّكة بمعادلة القصف بالقصف، والدم بالدم، لكن الإسرائيلي غير جاهز لها على ضوء مشاكل جبهته الداخلية، من خلال النقص الحاد بالملاجئ الآمنة لمستوطنيه، والأهم توتر جبهة الشمال الأكثر تأثيراً على موازين القوّة لدولة الاحتلال في المستقبل، بالإضافة إلى رغبته باستكمال الجدار (تحت أرضي) لمحاربة الأنفاق، هذا المشروع الذي يبني عليه الجيش الإسرائيلي استراتيجيته في مجابهة الأنفاق الهجومية، السلاح الأكثر إرهاقاً لهم، ناهيك عن الحراك السياسي تحت الرعاية الأميركية في المنطقة، تجعل يد "نتنياهو" مغلولة في التصرّف الغاشِم ضد غزّة، خاصة مع الرأي العام الدولي المعارض للإجرام الصهيوني المُمنهج ضد المتظاهرين السلميين في مسيرات العودة وكسر الحصار،

ما سيضع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة في حرج شديد أمام شعوبهم، وخاصة أننا نتحدّث عن طائرات ورقية شعبية وبالونات بمواجهة طائرات إف ٣٥.

ثالثاً. يحاول الجيش الصهيوني أمام هذه الخيارات إيجاد حل شامل لغزّة، بما فيها إنهاء مسيرات العودة، التي تعتبر الطائرات الورقية إحدى تجليات فعلها الشعبي، الذي أربك كل حسابات دولة الاحتلال، خاصة إذا أتى الحل في سياقات التخطيط الأميركي للمنطقة، وللقضية الفلسطينية، التي تُعرَف بصفقة القرن، خاصية هذا الحل أنه سيحاول معالجة كل الإشكاليات الصهيونية في غزّة رزمة واحدة، بما فيها قضية الجنود الأسرى لدى المقاومة، تحت عنوان التخفيف من الأزمة الإنسانية في غزّة.

المستوى السياسي في دولة الاحتلال مازالت حساباته الحزبية، ورهاناته الانتخابية تقف حجر عثرة أمام التقدّم في هذا الحل الشامل الذي يتبناه المستوى العسكري المهني في المؤسسة الأمنية في دولة الاحتلال، بالإضافة إلى مخاوفه من أن ينظر فلسطينياً إلى أي تخفيف على غزّة في المستوى الحياتي كإنجاز حقّقته مسيرات العودة وكسر الحصار، ما يزيد من زخمها، ويساعدها على مراكمة نجاحاتها خاصة على صعيد الوصول إلى هدفها المرحلي كسر الحصار عن مليوني فلسطيني في قطاع غزّة، وحتى على صعيد أهداف مسيرة العودة الاستراتيجية، يتجلّى الهاجس الإسرائيلي الأساسي بأن يشعر الفلسطيني اللاجئ في غزّة وغيرها من المدن الفلسطينية سواء في الضفة أو في بلدان اللجوء، بنجاعة مسيرات العودة النضالية في ظل طوفان صفقة القرن، حينها لن تقتصر إشكالية "إسرائيل" على كيفية مجابهة استمرارية مسيرات العودة على الحدود الشرقية لغزّة فقط، بل ستتعدّاها إلى مواجهتها في مناطق أكثر حساسية على أمن دولة الاحتلال ستنتقل إليها تلك المسيرات.

رابعاً. حاولت دولة الاحتلال أن تخلق حلاً توافقياً ما بين رؤية الجيش، وما بين رؤية المستوى السياسي، من خلال الرد العسكري المحدود على الطائرات الورقية، بمعنى الاقتصار على الاستهداف غير المباشر لمُطلقيها، وازدياد حدّة هذا الاستهداف طردياً مع اتّساع ظاهرة الطائرات الورقية الحارِقة، وتطوّر المشهد الأمني، كل ذلك بالتوازي مع مبادرات ومقترحات إسرائيلية سياسية للتخفيف من أزمات غزّة الإنسانية، تطرح فقط على الإعلام من أجل خلق حراك وهمي، يُجمّل من الصورة الدعائية للحكومة اليمينية الإسرائيلية، ويُحاول أمام الداخل الصهيوني والمجتمع الدولي أن العائق الأساس بوجه

إنهاء أزمات غزّة هو المقاومة الفلسطينية وليس دولة الاحتلال، وبذلك تلقي الكرة في ملعب المقاومة وتحاول تحويل الضغط الشعبي الفلسطيني وحتى الدولي بتجاهها.

من الواضح أن دولة الاحتلال تفضّل الحل التوافقي، لأنه يمنحها الوقت ولا يجبرها على اتّخاذ قرار نهائي بشأن غزّة، وفي الوقت ذاته يمنحها المرونة في التعاطي مع التغيّرات المتلاحقة سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الأمني.